التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية

دراسة سوسيوميدانية

العربي عكروش

المغرب

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة موضوع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على بنية الحياة الاجتماعية التقليدية بإقليم شيشاوة، ودراسة أثر هذا التغير الاجتماعي وأثره على تعميق أزمة الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية. واتبع الباحث المنهج الاستكشافي التحليلي، وقد قام ببناء أدوات البحث بغية تجميع البيانات بطريقة مباشرة، من خلال استجواب عينة من الأسر التي عاشت تحول قيم ومبادئ التعايش الثقافي بين الأجيال في مؤسسة الأسرة المغربية. وقد تكونت عينة هذه الدراسة من 1646أسرة، قاطنة بإقليم شيشاوة، استخدم الباحث أداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الدراسة، وهي الاستمارة التي تم تعبئتها، وتم اعتمادها لمعالجة السؤال الإشكالي للدراسة: " ما هو أثر التغيرات الاجتماعية على تكريس أزمة التفاعل الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية؟"، والتحقق من الفرضيات المطروحة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي: تحولت الأسر إلى مجال دائم لبروز سلوكات الصراع المادي والرمزي بين الاجيال، يبرر باسم العادات والتقاليد التي تنتصر للهيمنة الثقافية وتضمن استمراريتها في المجتمع.. وفي نفس الوقت، ترسيخ مواقف تبريرية لهذا للحصار المفروض على كل محاولات أفراد الاسرة للتحرر،. فالعلاقة الاجتماعية القائمة بين الأجيال في البنية الأسرية والمجتمعية تتناقض مع علاقة التعاون والتواصل التي من المفترض أن تكون قائمة بين الجيل السابق والجيل اللاحق، والتي حل بدلها تزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني لبعض المسائل الأسرية، وتلاشي مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية للأسرة، فضلا عن التكيف مع الوضعيات الجديدة التي رافقت التحولات والتغيرات في المجتمع المغربي.

الكلمات المفاتيح: التغير الاجتماعي، الصراع بين الأجيال، التضامن العضوي، التضامن الآلي، الفردانية.

انصبت اهتمامات الباحثين بمختلف توجهاتهم على دراسة ومعالجة كل الإشكاليات والقضايا التي يثيرها أثر التغير الاجتماعي على وضعية الأسرة المغربية، فإذا كانت التغيرات الاجتماعية سمة من سمات الكون، تندرج فيما هو طبيعي وعادي، لا تحدث بشكل اعتباطي، فهي كذلك عملية مركبة الأبعاد، ونتيجة حتمية لمجموعة من الأحداث والعوامل والأنشطة التي يقوم بها الإنسان في حياته الفردية والجماعية، وفي جميع المجالات الحيوية، لهذا فالتغيرات الاجتماعية عملية تخلف نتائج كبيرة في المجتمع بأكمله، وتغير نظمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأسرية، تقع بشكل تدريجي على مستوى الزمان والمكان، لا تقتصر على ما هو مادي فقط، بل تشمل ما هو معنوي كذلك. فمادام أن التغير الاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الداخلية، فإنه لا يبقى منعزلا عن ما يشهده العالم من تطورات متلاحقة على مستوى التحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام أسلوب الحياة والعيش والاستهلاك[1]، وظهور مفاهيم جديدة توجه الحياة البشرية كالممانعة والتكيف والتفاعل والرفض والانغلاق والانفتاح والتعايش.

ومساهمة منا في هذا المجهود العلمي في الكشف عن كل ما ينطوي عليه هذا الموضوع، تندرج هذه الدراسة، التي تحاول التطرق إلى مدى قدرة الأسرة المغربية مواكبة التغيرات المجتمعية، والتكيف مع انعكاساتها القيمية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالضبط بمتغير التعايش الاجتماعي بين الأجيال، وموقعه في التنظيم الأسري والاجتماعي[2]. وإذا كان المجال لا يتسع للوقوف عند التفاصيل الكاملة لهذه الإشكالية، فإن التحليل العلمي لموضوع الصراع الثقافي بين الأجيال الذي يطبع التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، تستوجب منا الوقوف عند أثر التغير الاجتماعي على الأنساق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة المغربية باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعكس أوضاع المجتمع، فهي تلعب وظيفة ذات بعدين رئيسيين هما : بعد استبعاد واستدماج كل ما يروج في المجتمع، وبعد العمل على تغييرهذا المجتمع نحو الأفضل من خلال الاضطلاع بمهماتها ومسؤوليتها في الإعداد والتربية والتنشئة الاجتماعية للناشئة.

السياق العام:

يعتبر موضوع الاهتمام بشؤون الأسرة المغربية وتحليل المقومات والأسس التي يرتكزعليها بناؤها وتنظيمها، والتعرف على طبيعتها ومشكلاتها وتغيراتها، والكشف عن ردود أفعال أفرادها اتجاه التحولات المجتمعية، من المواضيع الشائكة التي تثير الفضول السوسيولوجي بالمغرب. فرغم أن التغير الاجتماعي ظاهرة متعددة الأسباب والنتائج، فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالبعد الثقافي السائد في المجتمع، فقد بينت الكثير من الدراسات الاجتماعية التي أنجزت حول الموضوع، أن التفكك التدريجي للأسرة الممتدة بالمغرب، يعتبر النتيجة الحتمية الأولى التي أفرزتها التغير الاجتماعي، والتي نتج عنها إشكالية تمرد الأبناء على سلطة الأسرة وتقاليدها وقيمها، وارتفاع نسب اللجوء للعنف المادي والرمزي، وتراجع مستويات التضامن الاجتماعي السائد بين أفراد الأسرة. هذا المبغى الذي يقود عملنا في هذا البحث، كان وراء اتخاذ قرار إجراء دراسة ميدانية حول بإقليم شيشاوة، وخصصنا نظامه الأسري بالدراسة والتحليل كنموذج لتفاعل التعايش بين الأجيال في الأسرة المغربية مع التغير الاجتماعي.

السياق المنهجي والإشكالي للموضوع

يقود السياق العام المؤطر لهذه الدراسة الميدانية إلى القول بكون التغير الاجتماعي أفرز عوالم متغيرة ومتناقضة في الأسرة المغربية، الشيء الذي يستوجب ضرورة اعادة قراءة الواقع الاجتماعي الجديد الذي رافق سيرورة هذا التغير، ومراجعة الفهم السوسيولوجي القائم لهذا الواقع. هذا الهاجس يقودنا الى طرح ثلة من التساؤلات حول دور التحولات في تغيير الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمسألة التعايش بين الأجيال في الأسرة المغربية. من هنا، تنطلق عملية صياغة إشكالية هذا البحث من خلال قراءات استكشافية لدراسات نظرية وأخرى ميدانية متعددة، اهتمت بمساءلة قضايا الأسرة المغربية، وعلاقتها بالتحولات التي شهدها المجتمع في المجالات الحياة الاجتماعية والسياسية

والثقافية والاقتصادية، والتساؤل عن مدي قدرة الأسرة المغربية على الصمود أمام موجات ونتائج التغير الاجتماعي، و هو التساؤل الذي يقودنا الى طرح الإشكالية التالية: **ما هو أثر التغير الاجتماعي على بروز أزمة التفاعل الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية؟**.

الأسئلة الفرعية:

- ما الأليات التي تستخدمها التحولات الاجتماعية والحضارية لتغيير ثقافة التعايش في الأسرة المغربية؟ وكيف يمكن لها مواجهة إكراهات وتحديات التحولات المجتمعية والعلائقية التي تلاحقها باستمرار؟
- كيف تعمل ثنائية المركز الأسري والمحيط الاجتماعي في تحديد وتوجيه طبيعة ونوعية العلاقات القائمة بين الأجيال في الأسرة المغربية، وإعادة توزيع الأدوار الاجتماعية بين أفرادها؟
- هل يمكن الحديث عن قدرة الأسرة المغربية في الحد من حدة الصراع الثقافي بين أفرادها، أي منع تحول التغير الاجتماعي الجاري إلى فعل استلابي؟
- ما هي عناصر الثبات والتغير في ثقافة التعايش الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية في ضوء المتغيرات الحضارية والاجتماعية المتلاحقة في المجتمع المغربي؟

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: يعرف التفاعل الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية تحولات عميقة في وظائفه وأنماطه وسماته وعلاقاته بفعل أثر التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع.
- الفرضية الثانية :تغيرت مميزات التراتبية الاجتماعية بين الشباب والشيوخ للأسرة المغربية من نمطها التقليدي إلى النمط العصري المنسجم مع التحولات التي تحدث في المجتمع.
- الفرضية الثالثة: يتعدد تفاعل النسق الثقافي للأفراد بالتناقض مع متطلبات التغيرات الاجتماعية والحضارية بين الرفض والقبول.

المفاهيم الإجرائية: بعد اختيار موضوع البحث وتحديد مشكلته، تأتي مرحلة منهجية أساسية مرتبطة بإشكالية البحث وفروضه وهي تحديد المفاهيم التي تلاءم مع طبيعة موضوع بحثنا، واستثمار أهمية التعريف الإجرائي لهذه المفاهيم[3]، وذلك كالآتي:

مفهوم الأسرة: الخلية الأولى في المجتمع والوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد، ونظام فيمي وثقافي لضمان استمرارية بقاء المجتمع، وبنية اجتماعية متنوعة تقوم على العلاقات الاجتماعية والدموية التي تحددها الثقافة، تمد الانسان بمقومات الاندماج في المجتمع عبر تنشئته وإعداده للقيام بأدواره الفردية والجماعية.

مفهوم التغير الاجتماعي: جميع التغيرات البنائية والهيكلية التي تقع في المجتمع، عبارة عن تطور وتحول في العلاقات والبنى الاجتماعية، يحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، ويؤثر في بناء المجتمع، والتغير صفة أساسية من صفات المجتمع وهو نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية، اقتصادية وسياسية، تتداخل بعضها في البعض.

عينة البحث: بدأت إجراءات الدراسة خلال سنة 2024 واختيرت عينة البحث وفقا شروط أهمها العلاقة المباشرة بالموضوع، وشموليتها لجميع مناطق شيشاوة. ومن اجل ضمان قدرة هذه العينة على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس، تم التأكيد على أهمية حجم العينة، حيث بلغت 1646 أسرة.

منهج البحث: يقتضي البحث في موضوع الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية، يقتضي، تنويع في الأساليب المنهجية الموظفة لهذا الغرض والمزاوجة بين المناهج العلمية التي يتم توظيفها في الدراسات السوسيولوجية، وبين تلك المستعملة في الدراسات القانونية والدينية والاقتصادية. هذه المزاوجة، تفضي إلى الحديث عن منهجين أساسيين للبحث في سوسيولوجيا الأسرة، المنهج التاريخي الذي يقارب ظاهرة التغير الأسري وفق مقاربة خطية في المجتمعات الإنسانية، والمنهج التجريبي الذي يعتمد تقنية الملاحظة[4].

أداة البحث: تفرض علمية البحث في أثر التغير الاجتماعي في تعميق الصراع الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية ضرورة اعتماد تقنية الاستمارة انسجاما مع الطبيعة الاستكشافية الميدانية للموضوع، والتي بناء على عدد من القراءات المنهجية حول أثر التحولات التي لحقت الأسرة المغربية في مختلف أنساقها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، وتماشيا مع المؤشرات التي تنضوي تحتها مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمواقف أفراد العينة وآرائهم حول الموضوع، والتي تهدف إلى تحيينالمعطيات التي تتوخى الكشف والاستطلاع والتوسع في تحليل جوانب الاشكالية وتحليل النتائج المتوصل اليها واغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة.

نتائج البحث الميداني:

نستنتج من خلال نتائج البحث الميداني حول انعكاسات التحولات الاجتماعية والحضارية التي يشهدها المجتمع القروي على التعايش الثقافي بين الأجيال في مؤسسة الأسرة القروية بإقليم شيشاوة، نستنتج ما يلي:

1) يتحدد مفهوم النسق الثقافي كإطار مادي ومعنوي لتشكيل وبناء العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة داخل نظام ثقافي ومعياري، برسم لكل فرد عضو في هذه الأسرة مجال نشاطه، وحدود تدخله، وطبيعة قراراته، ونوعية وظائفه. فالنسق الثقافي تركيب من القيم والتقاليد والعادات المادية والفكرية التي تخص كل نظام أسري، هدفه الضبط الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية والسلوكات الفردية والجماعية داخل الأسرة وخارجها. تتميز المنظومة الثقافية للأسرة المغربية بوجود ثقافة مجتمعية مشتركة ين كل الأسر من جهة، تتعايش معها ثقافة فرعية خاصة بكل أسرة من جهة ثانية. فالنسق الثقافي يبرز أن لكل أسرة ثقافتها الخاصة، تتصرف وفق توجيهاتها وتعاليمها، وتعيش على ضوء قيمها ومعاييرها. فهذه الثقافة الأسرية الخاصة، تستمد جوهرها وروحها من الثقافة المشتركة السائدة في المجتمع، وتحافظ علة هوية أفرادها، وتزودهم بمقومات حياتهم المادية والمعنية، وتحدد لهم كيفية إشباع مختلف حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية والفكرية، وتضع لهم طرائق العيش ووسائل التمتع وأليات التفاعل والزواج والإنجاب والعمل والاستقلالية، وسبل التفاعل مع الغير والمحيط، ويضع حدود للتصرف والحرية والاستقلالية، ويعاقب كل من يخرج عن توجيهاته، ويقتحم مقدساته انطلاقا مما تحدده القيم والمعتقدات والأفكار الى جانب العناصر الثقافية الشائعة في المجتمع. فالنسق الثقافي للأسرة المغربية يتشكل انطلاقا من العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاثة عناصر أساسية هي: مقومات النظام الأسري، العادات والتقاليد والقيم والأعراف والمعتقدات السائدة في المجتمع، ومقتضيات التحولات المجتمعية؛

2) يقوم التعايش بين الأجيال في الأسرة المغربية على وجود تشابه بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، والإقرار بوجود مكونات وعناصر تعبر عن وجه الاختلاف بين الأفراد في نفس الأسرة من جهة ثانية، وذلك باستثمار مجموعة القيم والعناصر الثقافية والمعايير الأخلاقية والمعتقدات الدينية والعادات الاجتماعية والقيم والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تمارس تأثيرها المادي والمعنوي، الظاهري والخفي، على كل فرد عضو في الأسرة. ويخضع التعايش بين الأجيال في الأسرة المغربية إلى آلية الضبط الاجتماعي بكل أنواعه المختلفة، فهو

الذي يحد من نفوذ الأفراد، ويقنن سيطرتهم، ويهذب سلوكاتهم ورغباتهم وطموحاتهم، ويعدهم لاكتساب العضوية في المجتمع والاندماج في مؤسساته ونظمه، ويعاقب كل من يخرج عن قيم المجتمع العائلي وثقافته وأوامره. فالتعايش الثقافي بين الأجيال في الأسرة المغربية بنية تتشكل من الخصائص السائدة في المجتمع التي تراكمت عبر مسار التاريخ. وهنا حديث عن تفاعل متبادل ومستمر بين ثقافة فرعية تترجم القيم والمعتقدات والتصورات والاتجاهات التي يتقاسمها أفراد الأسرة فيما بينهم، وبين ثقافة كلية مشتركة خاصة بالمجتمع ككل، هدفها ضبط سلوكات الأفراد وتحديد أدوارهم الاجتماعية وحدود نطاف تفاعلاتهم.

3) تتعدد وظائف التعايش الثقافي بين الأجيال داخل الأسرة المغربية، والتي تتراوح بين وظيفة التأثير في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات، ووظيفة تمكينهم من قدرات ومهارات التصرف واتخاذ القرارات والتعامل مع المواقف المختلفة، ووظيفة تنمية كفايات التفكير والشعور الجمعي، وإشباع الفضول المعرفي، وتقديم إجابات مقنعة لمختلف التساؤلات. فالنسق الثقافي جزء من التراث الاجتماعي والثقافي والحضاري للأسرة القروية، والذي ترثه الأجيال الحالية من الأجيال السابقة، ويعتبر صلة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، لذلك يدخل في نطاق المقدسات التي ينبغي التشبث بها والدفاع عنها ونبذ كل من يخرج عنها. ويمتد تأثير النسق الثقافي ليشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الأسرة المغربية، خصوصا ما يتعلق بقواعد إشباع الحاجيات البيولوجية، وطقوس إقامة مراسيم الزواج والاقتران وعمل المرأة، وتدبير الشؤون المالية والموارد المادية، وتقسيم المهام بين الأفراد.

4) تعيش الأسرة المغربية اليوم صراعات وصدامات ثقافية متعددة الأوجه، قد تكون معلنة تارة، ومخفية تارة أخرى، تنعكس مباشرة على كل مكونات البناء الاجتماعي، من مؤسسات تنظيمية، ورموز ثقافية، وقيم أخلاقية، وعلاقات الاجتماعية، وكيانات اقتصادية. وهذا الصراع الثقافي، وإن كانت أغلب نتائجه سلبية بالنسبة للأفراد والجماعات، فإنه يحمل في نفس الوقت بين ثناياه أمورا إيجابية، بالنسبة للمجتمع على الخصوص، فالعامل الثقافي يساهم بشكل كبير في تطور البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب والمجتمعات، فهو الإطار العام الملائم لإضفاء الحيوية على العلاقات الاجتماعية، وتطوير بنية الأفكار والقيم، والرفع من جودة النشاط الإبداعي للإنسان. كما تبرز أهمية العامل الثقافي في وقوع التحولات الاجتماعية في المجتمعات البشرية من خلال توفير فرص نشر الثقافات، وإثراء القيم، وتوسيع نطاق الاتصال الأفقي والعمودي بين الحضارات، وتنشيط مختلف العمليات والتفاعلات الاجتماعية، وإضفاء الدينامية على البناء الاجتماعي الحالي، والسير بالأفراد والجماعات نحو تشييد ثقافة مشتركة محتضنة للجميع، وإزالة مظاهر الصراع والتنافس الاجتماعيين. فالتاريخ مليء بالكثير من الشواهد لمجتمعات بشرية، اتخذت من الثقافة منطلقا لكل برامجها وخططها الهادفة إلى تحديث دواليب المجتمع، وتغيير بنى النسق الاجتماعي نحو الأفضل. من هنا، كان الباحثون في الدراسات الإنسانية يوجهون جهودهم العلمية في فهم الحياة الاجتماعية ومختلف التحولات الطارئة عليها من خلال تسخير البعد الثقافي، والعناية بآثاره المباشرة على حياة الأفراد والجماعات. تحركهم في هذا المسعى، القناعة الراسخة لديهم بكون الثقافة بمثابة المرآة التي ينعكس فيها نموذج الحياة الاجتماعية السائدة في مجتمع ما، والمقياس الذي يعتمد في قياس حجم وشكل التغيرات التي تلحق جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية. هنا لابد من الإشارة بكون الحديث عن الثقافة كعامل من عوامل حدوث التغيرات الاجتماعية، لا ينفي التأكيد على كون الطريقة التي يساهم بها العامل الثقافي في هذا المجال، عملية معقدة ومتعددة الأوجه، وذلك بسبب تعدد المجالات التي تتأثر بها داخل المجتمعات البشرية، وتنوع النتائج التي تخلفها على مستوى السمات الحضارية، والنظم الاجتماعية والتفاعلات العلائقية، والمسؤوليات الفردية، والجوانب السيكولوجية. ومايزيد من الطبيعة المعقدة لتأثير هذا العامل على التغير الاجتماعي، ارتباطه المباشر بعوامل ثانوية متفرعة عنه، كما هو الحال بالنسبة الاكتشافات العلمية المتجددة، واتساع نطاق الحراك والاتصال الثقافي بين الشعوب، والانتشار السريع للمعارف والمعلومات، وتضييق نطاق الفجوة بين الاكتشاف العلمي والتطبيق العملي؛

5)عرفت الأسرة المغربية تطورات وتحولات، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، صاحبتها تغيرات تركزت بالأساس على مستوى البنيات والقيم والعلاقات، وعلى مختلف صور التعايش بين الأجيال. فلقد بدأت الأسرة المغربية التقليدية في الاندثار والتلاشي بفعل التحولات

العميقة في المجتمع، وتغير حجمها ونمط بنائها وخصائص أفرادها الاجتماعية وأدوارهم الاجتماعية. كما لحق التغير القيم والضوابط التي تحكم سلوكهم واختياراتهم وأفعالهم الاجتماعية؛

6)الصراع الثقافي بين الأجيال ظاهرة مركبة الأبعاد، متعددة الآثار، لا يمكن إرجاعها إلى عامل وحيد، فهي ظاهرة تعود إلى تظافر مجموعة من العوامل سواء كانت عوامل ذاتية –داخلية – مرتبطة بكيان الأسرة أو كانت عوامل موضوعية – خارجية – متعلقة بالبيئة الاجتماعية؛

7)تستمد الأسرة المغربية مقاومتها لمساعي التجديد والتحرر من سيادة موروثات ثقافية، وعادات وتقاليد منحازة لسلطة المجتمع، تعزز سلطة وسيطرة الشيوخ، وتهمّش دور الشباب داخل الأسرة وخارجها؛

8)استمرار القبول بالتنظيم الأسري الموروث، واتخاذ مواقف سلبية اتجاه كل محاولات تغييره وتجديده في المجتمع المغربي، يقوم على التمييز الممنوح للتنظيم الاجتماعي على حساب التنظيم الأسري في كل مجالات الحياة الاجتماعية، زمنح الحق دائما للهيمنة والسلطة وممارسة الرقابة على الأفراد، وتعويدهم على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه؛

9)العلاقة القائمة بين سرعة نطاق التغير الاجتماعي وبين الأزمات الاجتماعية التي تعرفها الأسرة المغربية، أفرزت ارتفاع نسبة التهميش والاضطهاد والصراع بين الأجيال، وهو ما ينذر لحدوث تغيير هيكلي في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية بالمجتمع؛

10) يعتبر موضوع أثر التغير الاجتماعي في المجتمع القروي على أدوار ووظائف الأسرة المغربية، جسرا للتحول من مرحلة التفكير بالعقلية البدوية، إلى بداية مرحلة التفكير بالعقلية الحضرية. في مسألة إعادة بناء العلاقات الأسرية و صياغة المهام العائلية؛

11)الصراع الثقافي بين الأجيال نتيجة لتطور الأسرة المغربية عبر الزمن، وتغير علاقاتها المختلفة بباقي التنظيمات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، وتبدل أحجامها ووظائفها وأشكالها وأدوارها وأنماط العيش فيها، وعلاقاتها وكيفية تنزيل سلطاتها، وكيفية تعديل أشكالها وأدوارها حتى تتوافق مع ظروف الحياة الجديدة التي يفرضها هذا التغير الاجتماعي، وتتجاوز الأزمات الاجتماعية التي تعصف بها؛

12)ساهم التغير الاجتماعي في تغيير أنماط ممارسة الشعائر الدينية والاعتقادية في الأسرة المغربية، حيث تحول التدين إلى طقوس تعكس بشكل مباشر العلاقة الجدلية التي تجمع بين طبيعة الإنسان ومختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة به. فرغم الاعتقاد الراسخ في مخيلة الإنسان القروي بكون الدين اختصاص إلهي، يتعالى على ظروف الزمان والمكان، وغير خاضع لمنطق العقل والواقع، ومنزه عن تأثير الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة للمجتمع، فإن طريقة ممارسة الطقوس الدينية، وأنماط التعبير عن التشبث بالمعتقدات التعبدية، لا يمكن فصلها بأي خال من الأحوال عن ما يعيشه المجتمع من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية في كافة الأصعدة؛

13) يشكل الدين بصورته الموروثة عن الأجداد المصدر الرئيسي لتشكيل الثقافة الدينية داخل الأسرة المغربية، لهذا يتخذها الإنسان مرجعا موثوقا به في تفسير مختلف الظواهر الطبيعية التي تقع أمامه، واتخاذ القرارات التي تهم حياته الاجتماعية، وتعليل جميع السلوكات التي تصدر عنه؛

14) تغيير نمط التدين في الأسرة المغربية، والذي انتقل من النمط الذي يعتمد كليا على ممارسة الشعائر الدينية الموروثة والمألوفة، إلى نمط ديني جديد، يقوده الشباب المثقف الذي حمل معه عند عودته من العمل أو الدراسة بالمدن أفكار دينية إصلاحية، ولد صداما وجدالا بين الشباب الداعي إلى التخلي عن التبرك والتعلق بالأضرحة والزوايا، وكبار السن الذين ينظرون إلى هذه الرموز نظرة تقديس وهيبة وتعظيم؛

15) لقد كان للاتصال الحضاري والاحتكاك الثقافي للأسرة المغربية مع التحولات الاجتماعية، الأثر المباشر على الدور والوظيفة الثقافية للأسرة، حيث وجدت نفسها أمام تحولات وتغيرات عميقة، مست جوهر القيم الثقافية والحضارية بالعالم القروي ككل،وغيرت مجرى وغاية مشاريع التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتتجلى مظاهر التغير ا في النسق الثقافي للأسرة المغربية؛

16) بروز مشكلات هيكلية مرتبطة بصعوبات تخلص الأسرة المغربية من قبضة التقاليد والنصوص الدينية والموروثات الثقافية، ومحكومة بإرث العادات والتقاليد. وعلى الرغم من سعي الاسرة المغربية على الانفتاح على هذا الواقع الجديد الموسوم بالتحول السريع، والتعديل المستمر في الدور والوظيفة، إلا أن سعيها، ستواجه بشكل كبير بانغلاق إرث العادات والتقاليد الرافضة لأية تغيير جديد من شأنها أن يحقق مجتمعا أسريا قوامه التحرر والتجديد؛

17) تتسم الأسرة المغربية من الناحية الثقافية بالتجانس القيمي والوحدة المعيارية، لأنها تعيش وجودا ثقافيا واحداً بكل مكوناته المهنية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، وتقيم علاقات قوية مع إرثه الثقافي وتتشبث به، وتدود عنه أمام أجناس ثقافية أخرى تحاول أن تقتحم عالمها الخاص؛

18) الإنسان المغربي يتعرف بسهولة على مجتمعه اعتمادا على عناصر مشتركة كاللغة والعقائد والأعراف وأنماط السلوك، وهذا هو ما أطلق عليه إميل دوركايم "التضامن الآلي"، الذي يسود هذه المجتمعات التقليدية ذات الحجم الصغير نسبياً، والتي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة، وتقسيم العمل، والارتباط القوي نظراً لمعرفة كل منهم بالآخر، واشتراكهم سوياً في احترام القيم والسلطة العامة؛

19)ينظر إلى موضوع دراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة المغربية، كمدخل أساس لفهم منطف اشتغال متغير التحول الاجتماعي وأثره المباشر على النسق الثقافي . لاعتبار هذا المتغير، أحد العوامل التي تكشف مقومات واتجاهات البناء الاجتماعي المركب للمجتمع، وتساهم في بروز ظواهر وقضايا تتحكم في تشكيل الفضاء الاجتماعي ورسم معالم العلاقات الاجتماعية داخله، وتجديد مكونات منظومته الثقافية. لهذا فمن الصعب تناول موقع ومكانة التغير الاجتماعي في المجتمع وانعكاسه المباشر على النسق الثقافي للأسرة دون استحضار ظاهرة مقلقة تجسد التهميش والاقصاء الاجتماعيين الرافضين لكل رياح التجديد والتحرر في ثقافة الأسرة القروية، يتعلق الأمر بموضوع تحويل المجتمع بفضاءاته العامة والخاصة إلى مسرح لممارسة كل أنماط التصدي القائم على أساس الارث الثقافي والحضاري الموروث، والذي تمارسه الثقافة السائدة في المجتمع على استجابة الاسرة لمتطلبات التحولات الاجتماعية، وذلك ضمن منظومة قيمية قومية ثقافية تراتبية تشرعن مراقبة حركات الاسرة وتهذيب أفرادها وتقويم أفعالهم؛

20)أثر التغير الاجتماعي على النظام الاسري جزء ونوع من التحول الثقافي المهيمن في المجتمع، و الذي يضطلع بوظائف وأدوار اجتماعية كبرى، يمكن مشاهدتها بشكل جلي من خلال تعدد وضعيات الهيمنة التي يمارسها المجتمع على الاسرة بصورة مقنّعة وموجهة، إذ يقوم بفرض مرجعياته الأخلاقية والفكرية والثقافية على الاسرة، بينما يتوجب على هذه الأخيرة الانصياع والقبول وعدم إظهار الرفض أو العصيان أمام الجمود في حركاتها والعطالة في أدوارها، فالواجب وفق منظور الثقافة المجتمعية، بفرض على الاسرة الخضوع لنسق من المعايير والرموز الثقافية والدينية و التي تؤكد مكانة المجتمع، وتمنحه سلطة ومشروعية اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لإرغام أفراد الاسرة على الانصياع لقرارات المجتمع رغباته وقوانينه ومؤسساته.

خاتمة:

تحول الوسط الأسري في المجتمع القروي إلى مجال لبروز سلوكات الصراع المادي والرمزي بين الأجيال،يبرر باسم العادات والتقاليد التي تنتصر للهيمنة الثقافية وتضمن استمراريتها في المجتمع .وفي نفس الوقت، ترسيخ مواقف تبريرية لهذا للحصار المفروض على كل محاولات أفراد الأسرة المغربية للتحرر، فالعلاقة الاجتماعية القائمة بين الاجيال في البنية الأسرية و المجتمعية تتناقض مع علاقة التعاون والتواصل التي من المفترض أن تكون قائمة بين الجيل السابق والجيل اللاحق .فكلما تخلت الاسرة عن السعي نحو التكيف مع نتائج التغير الاجتماعي، وعوضته بمنطق المقاومة والانغلاق، كلما أدى ذلك إلى نشوب ووظهور علاقة الصراع والعنف في التنظيم الاسري، هذا الاخير الذي يميل في أغلب الأحيان الى الاصطفاف بجانب الطرف الميمن المالك للسلطة والقوة في المجتمع.

الهوامش:

[1]– فاطمة مسدالي، المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،2005، ص 238.

[2]– أحمد عصيد، التحولات القيمية والثقافية وعوامل الصراع القيمي، دجنبر 2022، ص. ص 19– 22.

[3]– عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، دار الموسوعة للنشر والتوزيع، 1963، ص 75.

[4] -Michel Andrée, La sociologie de la famille, Recueil de textes présentés et commentés. Parie, La Haye, Mouton, 1970, p318 .